الأنباء
الثلاثاء 4 يونيو 2013

رصاص على إمام جامع القدس في صيدا وعلى سيارة الشيخ بريدي في البقاع

امتداد الاقتتال من جرود بعلبك إلى طرابلس مجدداً وإجراءات أمنية كثيفة لحزب الله في مناطقه تركز على السوريين

المعادلة التي طرحها الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، المتضمنة اقتراحه حصر قتال اللبنانيين الذين مع النظام او ضده داخل الاراضي السورية، لم تتعرض لنكسة، بل ربما انها سقطت نهائيا بعد تجدد الاشتباكات لليل الثاني على التوالي بين مجموعات حزب الله في جرود بعلبك وبين قوات من المعارضة السورية متقدمة من جهات القصير والزبداني باتجاه هذه الجرود.

وبالتزامن، انفجر الوضع الامني على محاور طرابلس بين اتباع النظام السوري في جبل محسن وحلفاء المعارضة السورية في التبانة وجوارها مساء الاحد ـ الاثنين ما اوقع 14 جريحا بالشظايا ورصاص القنص.

وترافقت هذه الانتكاسات الامنية مع اجراءات كثيفة اتخذها حزب الله في الضاحية الجنوبية وفي الجنوب والبقاع الغربي تحسبا لتنفيذ المعارضة السورية تحذيراتها للحزب والتي يفترض ان توضع موضع التنفيذ اعتبارا من اليوم (الثلاثاء).

وشملت الاجراءات رصد وتوقيف العشرات من الشبان السوريين النازحين الى لبنان او العاملين فيه، وتركزت اجراءات المراقبة والتوقيف على الضاحية الجنوبية لبيروت.

في المقابل، تلقى الحزب موقفا خليجيا قاسيا تمثل باجراءات لمجلس التعاون ضد مصالح الحزب في دول التعاون على خلفية تورطه في الازمة السورية.

واستبعد نائب الامين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم اجراءات وزراء مجلس التعاون بالقول ان حزب الله لا يقاتل في سورية دفاعا عن النظام الذي يستطيع الدفاع عن نفسه بل دفاع عن مشروع المقاومة الذي تمثله سورية المقاومة وقد تدخلنا متأخرين.

جانب من الاضرار التي لحقت بالممتلكات في مدينة طرابلس بعد تجدد الاشتباكات (محمود الطويل)

كتلة عون تطعن بقانون التمديد لمجلس النواب

سليمان يطالب الدستوري اللبناني بالاقتداء بالمحكمة الدستورية المصرية

وعلي حسن خليل ينتقد إشارة سليمان لتقاعس مجلس النواب

قاسم كان يتحدث في تأبين سبعة من عناصر الحزب سقطوا في القصير السورية من بلدة بريتال مسقط رأس الشيخ صبحي الطفيلي الامين العام السابق للحزب الذي يلعن يوميا التورط في الحرب داخل سورية.

وشيع في مدينة صور امس احد عناصر حزب الله علي خضر الحاج الذي سقط في المواجهة مع المعارضة السورية في حين نعى الحزب احد قياديه ويدعى علي بركات.

رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد اعتبر ان من يسقط على محور القصير او دفاعا عن مقام السيدة زينب انما يدافع عن لبنان والعالم العربي والاسلامي ضد المخطط الصهيوني الذي كان يستهدف لبنان عبر واجهته الجنوبية.

في سياق متصل، اطلق مجهولون النار على سيارة الشيخ ابراهيم مصطفى البريدي في قب الياس (البقاع) ما تسبب في احراقها جزئيا، والشيخ بريدي من اهالي عرسال.

وبالتزامن، تعرض فجر امس إمام جامع القدس في صيدا الشيخ ماهر حمود المحسوب على حزب الله والمنظمات الحليفة للنظام السوري لمحاولة اغتيال بينما كان في طريقه من منزله الى المسجد القريب سيرا على الاقدام.

وقال حمود في اتصال هاتفي معه ان جهة متعاطفة مع المعارضة السورية تقف وراء الحادث، مشيرا الى انه مع الحوار في سورية وضد علاقة المعارضة مع اميركا.

واوضح ان سيارة يابانية الصنع تقل مسلحين توقفت على بضعة امتار من مدخل المسجد واطلق من فيها نحو 15 عيارا ناريا فوق رؤوسنا.

واستنتج حمود ان مطلق النار اما انه لا يريد اصابتنا واما انه لا يجيد اطلاق النار، مؤكدا ان مرافقيه اطلقوا النار باتجاه السيارة المهاجمة ايضا والتي تبين انها مسروقة من امام منزل صاحبها محمد الطويل.

وفي تصريحات اعلامية له، دعا حمود حزب الله الى التعامل مع من وصفهم بـ «التكفيريين» كمرضى او مضللين يحتاجون الى الهداية وليس كمرتزقة لأن من يقوم بعمل انتحاري لا تكون غايته المال.

وقال لقناة «الجديد»: انا خطّأت حزب الله لاخراجه الاعلامي غير الملائم لعملية تدخله في القصير، وقال: مع احترامنا للسيد العظيم نصرالله، فإنه في خطابه الاخير الذي دعا فيه للنزال في القصير وغيرها لم يكن موفقا، لقد كان عليه تظهير القتال في القصير كضرورة مع الاسف والاعتذار.

مصدر في 14 آذار أوحى لـ «الأنباء» ان اطلاق النار فوق رأس الشيخ حمود ومرافقيه مفتعل من جهات صديقة وبقصد التغطية على اطلاق النار على الشيخ احمد العمري في الضاحية وعلى سيارة الشيخ ابراهيم البريدي في البقاع وكلاهما مؤيد للمعارضة السورية.

في هذا الوقت، الجبهة السياسية التي اشعلها تمديد مجلس النواب لنفسه 17 شهرا مازالت مستعرة، خصوصا على محور القصر الجمهوري ـ عين التينة، حيث رد المعاون السياسي للرئيس نبيه بري الوزير علي حسن خليل على اتهام الرئيس ميشال سليمان لمجلس النواب بالتقاعس عن عقد الجلسة النيابية العامة حتى لحظة انعقاد الدورة العادية.

واكد خليل ان الرئيس بري كان يعمل ليل نهار لصدور قانون انتخابي متوافق عليه «فيما كان هناك اناس لا نعرف ما هي ادوارهم للوصول الى هذا التفاهم».

واسف خليل لأن البعض يتحدث عن تقاعس في المجلس الذي قام بواجبه على اكمل وجه! واكتملت حلقة الطعن بقانون التمديد امس بتقديم التيار الوطني الحر مراجعته امام المجلس الدستوري الذي شرع للتو بدراسة الطعن المقدم من الرئيس ميشال سليمان.

ويخشى مع حملة البطريرك الماروني بشارة الراعي على القانون الذي اقره النواب رغم معارضة مجلس المطارنة ان يتأثر الاعضاء الخمسة المسيحيين في المجلس الدستوري بالتصويت ضده بحيث يكفيهم ضم صوتين من الاعضاء المسلمين ليصبح القانون في خبر كان.

ويعتقد الوزير سليم جريصاتي الذي اعد الطعن المقدم من كتلة العماد عون ان الطعن متماسك وانه اذا رفض من جانب المجلس الدستوري تكون هناك هرطقة دستورية وضغوط سياسية على المجلس.

الرئيس ميشال سليمان وفي تغريدة عبر «تويتر» ان المحكمة الدستورية في مصر ابطلت مجلس الشورى وجمعية الدستور املا ان يقتدي المجلس الدستوري اللبناني بالمحكمة الدستورية المصرية ويبث بالطعن.

وفي مداخلة عبر قناة «المستقبل» انضم الوزير ناظم الخوري الى الرئيس ميشال سليمان في انتقاده لموقف مجلس النواب الذي تقاعس عن الاجتماع للبحث بقوانين الانتخابات وعدم اخذه بوجهات نظر كثيرة.

على الصعيد الحكومي، نقل زوار الرئيس تمام سلام عنه قوله انه وإزاء الطعن الذي تقدم به الرئيس ميشال سليمان ضد قانون التمديد لمجلس النواب يوم السبت الماضي والطعن الماثل المقدم من كتلة العماد ميشال عون امس سيكون امام خيارين: اما العودة الى حكومة انتخابات وفق المعايير التي حددها منذ تكليفه اذا قبل المجلس الدستوري الطعن واما الاتجاه نحو حكومة سياسية اذا قرر المجلس الدستوري رد الطعن. واوضح سلام انه ناقش الاحتمالات مع الرئيس ميشال سليمان في قصر بعبدا مؤخرا ومع موفدين للرئيس سليمان والرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط.

● بيروت ـ عمر حبنجر

تحليل إخباري

حزب الله يفصل بين «التمديد» و«الحكومة»: لا صفقة مع «المستقبل»... ولا تخلٍ عن عون

كثيرة هي التساؤلات التي طرحت بعد التمديد للمجلس النيابي بأكثرية 97 صوتا ولعل ابرزها:

● هل ينسحب التوافق السياسي حول التمديد، والذي لم يشذ عنه إلا العماد ميشال عون، توافقا مماثلا على الحكومة الجديدة، حكومة ما بعد التمديد.. وبعد «التمديد الخاطف» نشهد تأليفا سريعا للحكومة؟

● واستطرادا، هل اصبحت مهمة الرئيس المكلف تمام سلام اسهل، ام انها صارت اكثر صعوبة وتعقيدا مع تبدل وظيفة الحكومة وطبيعتها من حكومة انتخابات الى حكومة سياسية؟

● هل يخفي «التمديد» صفقة سياسية جانبية ابرمت بين حزب الله وتيار المستقبل بترتيب من بري وجنبلاط؟ هل تشمل هذه الصفقة في حال وجودها الحكومة الجديدة؟ وبالتالي هل يمكن الكلام عن «تحالف رباعي» جديد وعن عودة اللعبة السياسية الى مربع العام 2005، مع ما يعنيه من تكريس هامشية الدور والعامل المسيحي؟

● هل تواجه علاقة حزب الله والتيار الوطني ازمة فعلية وتتجه الى مزيد من اتساع الشرخ او الخدش ام هي ازمة عابرة ناجمة عن خلاف محصور بالتمديد وتنتهي مع طي صفحته وفتح صفحة الحكومة؟ وكيف سيتصرف حزب الله مع العماد عون بعد اعتراضه الصارخ على التمديد؟ هل يرد الحزب بعدم مجاراة عون في موضوع الحكومة وعدم خوض معركته حتى النهاية كما تصرف عند تشكيل حكومتي الحريري وميقاتي؟ أم يتحول حزب الله الى التعويض على عون في معركة الحكومة الجديدة ما خسره معنويا وسياسيا في معركتي قانون الانتخابات الأرثوذكسي والتمديد للمجلس النيابي؟

مصادر سياسية واسعة الاطلاع وفي اجابتها المختصرة عن مجمل هذه التساؤلات المتشعبة تركز على النقاط التالية:

1ـ لا تحريك للملف الحكومي قبل جلاء مسألة التمديد للمجلس النيابي ومعرفة ما سيؤول إليه الطعن بالتمديد (المقدم من الرئيس ميشال سليمان ومن تكتل الإصلاح والتغيير)، وسيكون الرئيس المكلف تمام سلام مضطرا لفترة انتظار جديدة بعدما بات مصير تشكيلته الحكومة متوقفا على نتائج الطعن: فإذا وافق المجلس الدستوري على الطعن وألغى التمديد او حوله الى تمديد تقني لأشهر معدودة، كانت العودة الى حكومة انتخابات التي يفترض انها الاسهل والأسرع، وإذا سقط الطعن وتكرس التمديد لـ 17 شهرا يفتح ملف الحكومة السياسية وفي ظل ظروف معقدة ومواقف متشددة ويصبح تكليف سلام في مهب الريح.

2ـ العماد ميشال عون غير مستعد للدخول في اي بحث حول الحكومة الجديدة قبل صدور حكم المجلس الدستوري لأن حكومة ادارة الانتخابات لأسابيع شيء، وحكومة إدارة الأزمة والبلاد لأشهر حتى الانتخابات الرئاسية المقبلة شيء آخر، ولكل حكومة مواصفاتها وشروطها.. وسيكون عون اكثر تشددا في عملية تأليف الحكومة اذا ما سقط الطعن امام المجلس الدستوري.

3ـ ليس هناك من صفقة سياسية شاملة، أي أنها تشمل التمديد للمجلس وتشكيل الحكومة... وتيار المستقبل سار في مشروع التمديد بمعزل عن الحكومة ولم يتلق من الفريق الشيعي ضمانات او وعود بتقديم تنازلات وتسهيلات في الملف الحكومي، ما حصل ان تفاهما حصل على التمديد بسبب تقاطع مصلحة حزب الله والمستقبل على التمديد، وان من أسباب ومنطلقات مختلفة، والأمر ينتهي عند هذا الحد ومفاعيل هذا التفاهم انتهت مع جلسة التمديد اما في موضوع الحكومة فالأمر يتطلب كلاما آخر، وتفاهما جديدا، وحيث انه «لا تفاهمات على مرحلة ما بعد التمديد».

4ـ حزب الله قرر عدم توسيع الشرخ مع العماد عون وأن يتصرف من خلفية ان الخلاف الحاصل هو خلاف موضعي وتكتيكي على التمديد ولا يمس التحالف السياسي والاستراتيجي، وفي هذا الاطار يبدي حزب الله تفهما لموقف عون الرافض التمديد ولخصوصية هذا الموقف واعتباراته المسيحية ويبدد الانطباعات والمناخات السائدة حول تحالف رباعي متجدد، ويبكر في ارسال التطمينات لعون بأن وضعه سيكون محفوظا في اي حكومة جديدة حتى لو تطلب الأمر ان يكون الحزب متشددا مع الحكومة الجديدة وأكثر من اي حكومة سابقة.

شهيب لـ «الأنباء»: من حق رئيس الجمهورية الطعن بقانون التمديد

رأى عضو جبهة النضال الوطني النائب أكرم شهيب ان التمديد للمجلس النيابي خطوة غير شعبية ويناقض مبدأ تداول السلطة ووكالة الناخب للنائب، معتبرا ان لبنان يمر في ظروف غير طبيعية ان على مستوى الداخل او على مستوى المنطقة، مشيرا الى المحاولات التي جرت بشأن التوافق على قانون انتخابي وإلى النقاشات المطولة بين الأفرقاء السياسيين والتي لم تتقدم خطوة واحدة الى الأمام من أجل التوصل الى الحد الأدنى من التوافق.

وأوضح النائب شهيب في تصريح لـ «الأنباء» ان الواقع السياسي والأمني في لبنان فرض التمديد للمجلس النيابي، لافتا الى جملة أسباب حملت المجلس على ذلك، أولها السبب السياسي ويتعلق بالخلاف حول قانون الانتخاب حيث يعتبر كل فريق ان القانون هو الضمانة الوحيدة له وبالتالي لا يريد اي فريق من الأفرقاء اللبنانيين ان يوافق على تسليم السلطة للفريق الآخر حتى لو جرت الانتخابات، معتبرا ان غياب التوافق حول قانون الانتخاب هو سبب أساسي، لافتا الى القوانين التي جرت المداولات والنقاشات حولها لاسيما قانون اللقاء «الأرثوذكسي» المخالف للميثاقية والذي رفض من معظم القوى السياسية وتمسك به التيار الوطني الحر فضلا عن قانون الستين الذي أسقط عليه الحرم وصولا الى القانون المختلط الذي لم يصل النقاش فيه الى اي مكان.

اكرم شهيب

وأشار النائب شهيب الى ان السبب الثاني للتمديد وهو الأهم هو الواقع الأمني الذي يعيشه لبنان وهو واقع متوتر جدا لا بل عنفي في مناطق محددة وأكثر دموية في مناطق أخرى، مبديا تخوفه من ان يمتد هذا الواقع في اي لحظة الى كل المناطق اللبنانية لا سمح الله، لافتا الى ان السبب الثالث وهو امكانية البقاء لفترة من دون حكومة اي حكومة تصريف أعمال ومن دون رئاسة انما لا يمكن الوقوع في الفراغ النيابي، مشددا على ان المجلس النيابي هو أم المؤسسات وفي حال الذهاب الى الفراغ فإن لبنان معرض للفوضى في كل شيء وإلى سقوط منطق الدولة وهيكلية الإدارة من خلال الفراغات فضلا عن الوضع المالي والاقتصادي، متسائلا عما اذا كان ازاء هذا الواقع بالامكان اجراء الانتخابات، مؤكدا انه كان لا بد من التمديد وتجرّع الكأس المر من أجل حفظ المؤسسات وعدم الوقوع في الفراغ.

وردا على سؤال حول الطعن بالتمديد الذي تقدم به رئيس الجمهورية أمام المجلس الدستوري رأى النائب شهيب ان للرئيس ميشال سليمان قراره والطعن حق دستوري ورئيس الجمهورية حريص على المؤسسات وعلى الاستقرار في لبنان ومتمسك بالدستور، معتبرا ان التمديد هو ايضا حق لمن تقدم به وصوّت له وهو حق دستوري وديموقراطي، مؤكدا ان المجلس الدستوري هو من يقرر في النهاية.

وعن مصير تشكيل الحكومة وما اذا كان التمديد قد خلط الأوراق الحكومية أشار النائب شهيب الى ان الرئيس تمام سلام قد سمي من معظم الكتل النيابية وبالتالي عليه ان يشكل حكومة بالتفاهم معها، داعيا الى الاسراع لتشكيل حكومة تصبح السلطة التنفيذية قادرة على ان تخلص لبنان من واقع صعب جدا اقتصاديا وماليا وسياسيا وأمنيا، مشيرا الى ان هذا الأمر يحتاج الى تضافر كل الجهود وإلى حكمة وعقلانية كل المسؤولين من أجل الذهاب الى حكومة في أسرع وقت، ورأى ضرورة ان يلبى طلب رئيس الجمهورية بعقد طاولة حوار للتوصل الى اتفاق الحد الأدنى من التفاهم بين اللبنانيين منعا للانفجار، مشيرا الى ان لبنان بلد التسويات ولا يستطيع اي فريق ان ينتصر على آخر او ان يلغي اي فريق الفريق الآخر.

وفي الشأن المتصل بالأوضاع الأمنية في منطقة الهرمل والصواريخ التي تتعرض لها من الجانب السوري أكد النائب شهيب ان هذا الموضوع مستنكر ومدان وهو يطال عائلات لبنانية هي أهل لنا ولا يجوز السكوت عنه، لافتا الى ان الاعتداء الذي تعرض له عناصر من الجيش اللبناني في عرسال وأدى الى سقوط ثلاثة شهداء، وأكد ان هذا العمل مستنكر والقضية في يد القضاء العسكري، مشددا على اهمية ان تكشف كل الحقائق لأن الجيش فوق كل اعتبار ويجب ان يبقى معززا وقادرا وقويا.

وعن الصواريخ التي طالت الضاحية الجنوبية وهناك من اتهم الحزب التقدمي الاشتراكي أوضح النائب شهيب ان للمنطقة التي أطلقت منها الصواريخ لا وجود للحزب فيها لا وجود سياسي او شعبي او اجتماعي وحياتي، مشيرا الى ان سلطة الدولة هي المسؤولة، مؤكدا ان هذه الصواريخ مدانة وهي معلومة الهدف ومجهولة المصدر وهدفها الفتنة والوقيعة لأنها أطلقت من منطقة على منطقة أخرى هي منطقة عزيزة علينا جميعا، لافتا الى ان الحزب التقدمي الاشتراكي ادان هذه الصواريخ منذ اللحظة الأولى واستنكرها وطالب الدولة بان تتخذ الإجراءات لكشف من قام بهذا العمل ومعاقبته.

● بيروت ـ اتحاد درويش

طرابلس ستستأنف قرار المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة سيف الإسلام القذافي

طرابلس ـ أ.ف.ب: أعلنت الحكومة الليبية امس انها ستستأنف قرار المحكمة الجنائية الدولية الذي صدر الجمعة ورفضت فيه الأخيرة طلب طرابلس عدم ملاحقة سيف الإسلام القذافي، نجل الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، في لاهاي. وقال وزير العدل الليبي صلاح المرغني في مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس الوزراء علي زيدان «بالطبع سنطعن بالقرار» في خلال المهلة القانونية المحددة بخمسة ايام اعتبارا من تاريخ صدوره. وأضاف ان «فريق خبراء ليبيين ودوليين يعكفون على تحضير الاستئناف». وتابع «سنقدم ما يلزم لإقناع محكمة الجنايات الدولية بأن ليبيا قادرة على إجراء محاكمات عادلة وفقا للمعايير الدولية، ونوفر جميع الضمانات». في هذا الوقت، أكدت المحكمة ان السلطات الليبية لم تتمكن من الحصول على شهادات معينة او ضمان حماية بعض الشهود في شكل صحيح وأضافت ان «الدولة الليبية ما زالت تواجه صعوبات كبيرة في ممارسة سلطاتها القضائية التامة على كامل اراضيها»، في إشارة الى الفوضى التي تسود ليبيا منذ نهاية النزاع العام 2011.

وتشهد ليبيا عمليات خطف وجرائم اخرى فيما تعجز السلطات المركزية عن السيطرة على مجموعات من الثوار السابقين الذين قاتلوا نظام القذافي.

وتابعت المحكمة الجنائية الدولية ان «السلطات الليبية لم تكن قادرة على نقل القذافي الى حراسة الدولة وثمة صعوبات كبيرة لجمع الأدلة وتأمين التمثيل الشرعي للقذافي». ولفتت الى ان طرابلس يمكنها الطعن بهذا القرار في حال أرادت ذلك.

رئيس باكستان يعتزم عدم الترشح لفترة رئاسية جديدة

إسلام آباد ـ أ.ش.أ: يعتزم الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري عدم الترشح لشغل فترة رئاسية جديدة.

وذكرت شبكة (إيه بي سي نيوز) الإخبارية الأميركية امس أن الرئيس الباكستاني أعلن ذلك في مقابلة تلفزيونية، مشيرة إلى أن هذا الإعلان كان متوقعا على نطاق واسع في ظل الهزيمة الثقيلة التي مني بها حزبه ـ الشعب ـ في الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم 11 مايو الماضي.

يذكر أن فترة ولاية الرئيس زرداري ستنتهي في شهر سبتمبر المقبل.

الحكومة البريطانية تدرس طلباً من الأكوادور لإجراء محادثات حول أسانج

لندن ـ يو بي أي: تدرس الحكومة البريطانية طلبا من الأكوادور لإجراء محادثات حول مستقبل مؤسس موقع ويكيليكس، جوليان أسانج، الذي يحتمي بسفارتها في لندن منذ العام الماضي.

وقالت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) امس إن متحدثا باسم وزارة الخارجية البريطانية اكد بأن وزير خارجية الأكوادور، ريكاردو باتينو، سيزور أسانج هذا الشهر وطلب لقاء نظيره البريطاني وليام هيغ.

وأضافت أن باتينو سيزور لندن في السادس عشر من يونيو الجاري للقاء أسانج عشية الذكرى السنوية الأولى للجوئه إلى سفارة الأكوادور في محاولة لمنع تسليمه إلى السويد بتهم جنسية.

ونسبت (بي بي سي) إلى متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية قوله إن الأخيرة تدرس طلب الوزير الأكوادوري، في حين يجري المسؤولون الحكوميون في المملكة المتحدة اتصالات منتظمة مع ممثلي الحكومة الأكوادورية، سواء في لندن أو كيتو، حول أسانج ونأمل أن تساهم الزيارة في دفع التزامنا المشترك لايجاد حل ديبلوماسي لهذه القضية.

وكان أسانج لجأ إلى سفارة الأكوادور في لندن يوم 19 يونيو الماضي بعد رفض المحكمة الأسمى في بريطانيا الاستئناف الذي رفعه ضد الحكم الذي اجازت فيه تسليمه إلى السويد بتهمة الاعتداء جنسيا على امرأتين، ومنحته الأكوادور اللجوء السياسي على أراضيها في 16 أغسطس 2012.

الخرطوم تطالب سلفاكير بعزل داعمي الجبهة الثورية في حكومته

الخرطوم ـ أ.ش.أ: طالب القطاع السياسي لحزب «المؤتمر الوطني» الحاكم بالسودان رئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت بعزل مجموعة داخل حكومته قال إنها تتبنى دعم الجبهة الثورية المتمردة.

وقال القطاع إنه تم تمليك جوبا المعلومات الكافية حول اعتداءات الجبهة الثورية، ودعاها لتجاوز المجموعة الساعية لتعطيل السلام بين دولتي السودان، وأن يعمل الجانبان معا على استكمال السلام في الجنوب والشمال وعدم دعم الحركات المسلحة والالتزام بما وقع بينهما من اتفاقات.

وأضاف نائب أمين الإعلام بالحزب قبيس أحمد في تصريحات عقب اجتماع القطاع السياسي للحزب الحاكم الليلة الماضية برئاسة نائب الرئيس السوداني د. الحاج آدم يوسف، أن حديث الرئيس البشير حول دعم الجنوب للمتمردين لم يأت من فراغ، وجدد في ذات الصدد حرص السودان على استدامة السلام بين دولتي السودان والجنوب.

وأوضح نائب أمين الإعلام ان القطاع السياسي استمع لتقرير حول الأوضاع في (أبوكرشولا) عقب تحريرها من المتمردين، وأكد التقرير سيطرة القوات المسلحة على زمام الأمور فيها، واصفا الموقف العسكري على الأرض بالجيد وأن الجيش يمضي بتقدم كبير.

وأكد القطاع استمرار حملات التعبئة والاستنفار دعما للقوات المسلحة، ودعا في هذا الصدد لأن تضطلع كل الجهات بالاجراءات اللازمة لجبر الضرر الذي لحق بمواطني ابوكرشولا جراء العملية الإرهابية التي نفذتها قوات التمرد، مشيرا لتوافر توثيق شامل وكامل للانتهاكات التي مارستها القوات المتمردة في المنطقة من اغتصاب وإرهاب وقتل واعدام.

ونفى قبيس تعامل الحزب الحاكم مع الأحزاب الأخرى بواقع الظروف فقط، وقال إنه لا يتعامل معها في لحظة ويتغافلها لحظة أخرى، ودعاها للالتزام بالصف الوطني لبناء قواسم مشتركة للعبور بالبلاد وتجنيبها المزالق التي يقودها المتمردون.